

قواعد الحوكمة وأثرها في مكافحة ظاهرة الفساد في مؤسسات القطاع العام في الضفة الغربية

الباحثون

عصام الأطرش *

شاهر محمد عبيد *

سائد محمد ربايعة *

تاريخ القبول 2019/8/22

تاريخ الاستلام 2019/7/27

* أستاذ مساعد - كلية القانون - جامعة الاستقلال

* أستاذ مشارك ورئيس قسم إدارة الأعمال-كلية العلوم الإدارية والاقتصادية - جامعة القدس المفتوحة
فلسطين

* أستاذ مشارك ورئيس قسم المرحلة الأساسية الأولى-كلية العلوم التربوية - جامعة القدس المفتوحة -
فلسطين

Tikue, M. (2016). Good Governance in Land Administration from Below: The Case of Naeder Adet Woreda, Ethiopia. International Journal of African and Asian Studies, 23.
World Bank. (2011). West Bank and Gaza: improving governance and reducing corruption. From:

<http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/Go-vernanceReportWBGEnMay18,201.pdf>

ملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة قواعد الحوكمة وأثرها في مكافحة ظاهرة الفساد في مؤسسات القطاع العام في الضفة الغربية من وجهة نظر موظفيها، وتكونت عينة الدراسة (382) موظفاً وموظفة، فبعد جمع البيانات وتحليلها أظهرت النتائج أن درجة توظيف مؤسسات القطاع العام في الضفة الغربية لقواعد الحوكمة كانت متوسطة، كما أن إنتشار الفساد بشقيه الإداري والمالي كان أيضاً بدرجة متوسطة، وتبين وجود علاقة سالبة بين تطبيق قواعد الحوكمة، وإنتشار الفساد، ووجود أثر لدرجة توظيف مؤسسات القطاع العام في الضفة الغربية للحوكمة في درجة إنتشار الفساد الإداري والمالي وذلك على بعد سيادة القانون، وأوصى الباحثون ضرورة أن تدفع السلطة الوطنية الفلسطينية باتجاه تعزيز تطبيق قواعد الحوكمة في القطاع العام، وتهيئة البيئة المناسبة لذلك، وبذل جهوداً إضافية باتجاه محاربة الفساد، والحرص على تطبيق سيادة القانون كأحد أبعاد الحوكمة كسبيل لمحاربة الفساد الإداري والمالي.

الكلمات المفتاحية:

الحوكمة، الفساد، الفساد الإداري، الفساد المالي، القطاع العام

Abstract:

The study aimed at knowing the governance principles and its impact on combating corruption in public sector institutions in the West Bank. From perspective of its employees, the sample size was 382 employees. After the data collection and analysis, results showed that The degree of governance employment in public sector institutions in the West Bank was medium, it also showed prevalence of corruption in the administrative and financial sectors was also medium, and there was a negative relationship between implementation of governance principles, and spread of corruption, also there was impact for degree of employment governance in public sector institutions in the West Bank in the degree of prevalence of administrative and financial corruption on sovereignty of law domain. The researchers recommended that the Palestinian National Authority should promote the implementation of governance rule in the public sector, create the appropriate environment for that, make additional efforts to combat corruption and ensure that the sovereignty of law as it considers one of the governance dimensions to combat administrative corruption, and financial institutions.

key words: Governance, corruption, administrative corruption, financial corruption, public sector.

- McCordell, J. (1999). Costing Government Services for Improved Performance Measurement & Accountability. Canadian Institute of Chartered Accountants.
- Mirugi-Mukundi, G. (2006). The impact of corruption on governance: an appraisal of the practice of the rule of law in Kenya. Doctoral dissertation, University of Pretoria.
- Mutahaba, G. (2014). Achieving good governance and development in Tanzania: is leadership the missing link?. Journal of Public Administration, 49(Special issue 1).
- Nasereddin, A. (2013). Governorship at the Middle East University " A Model " Community Reform "A Future Outlook". International Journal of Humanities and Social Science.3(13).
- Ochulor, L. (2011). Ethical and Moral Implications of Corruption/CORRUPTION D'IMPLICATIONS ETHIQUES ET MORALES. Canadian Social Science, 7(5).
- Ratminto & Atik. (2009). Manajemen Pelayanan: Pengembangan Model Konseptual, Penerapan Citizen's Charter dan Standar Pelayanan Minimal. Yogyakarta: Pustaka Pelajar.
- Siswana, B. (2007). Leadership and governance in the South African public service: An overview of the public finance management system. Doctoral dissertation, University of Pretoria.
- Sobovitz, D. (2010). The occupation corrupts? Quantitative analysis of corruption in the Palestinian Authority. From: http://www.hertieschool.org/fileadmin/images/Downloads/workin_g_papers/50.pdf

مقدمة:

ان ظاهرة الفساد ظاهرة قديمة حديثة حيث تعود بداياتها الى بداية تشكل المجتمعات الإنسانية والنظم السياسية الحاكمة لها عبر التاريخ الماضي، فهذه الظاهرة لا تقتصر على شعب بعينه او ثقافة معينة دون الأخرى حيث يتضمن الفساد إساءة استخدام المنصب العام أو السلطة لصالح شخصي بطرق عدة؛ كالرشوة أو المحسوبية أو استغلال النفوذ أو الاختلاس وغيرها غاية تحقيق امتيازات، أو الحصول على مكاسب شخصية (الزبدي، 2013)، وعليه يُلاحظ بأن للفساد مفهوماً واسعاً يتمثل بغياب القيم الأخلاقية، وغياب الانس والضوابط الحاكمة للسلوك عدا الضابط المتمثل بتحقيق المنفعة الشخصية، والمصلحة والانانية والقائدة لشخص أو فئة من الناس بعينها بغض النظر عن النتائج المترتبة على الآخرين ومصالحهم، فالفساد بهذا المعنى يتمثل بالكثير من الممارسات والسلوكيات غير المرغوبة أو غير القانونية التي لا تتسجم مع القيم الإنسانية وقواعد السلوك الإنساني (Ochulor, 2011).

و تُعدُّ ظاهرة الفساد الإداري والمالي على وجه الخصوص ظاهرة عالمية شديدة الانتشار وذات أبعاد عميقة، آخذة في النمو والازدياد مثلها كمثل الجرائم الأخرى، فالفساد المالي والإداري يتشكل سريعاً في البيئات التي يسودها الواسطة والمحسوبية، وتغيب فيها الرقابة والمساءلة مما يشكل فرصة لظهور السلوكيات غير المشروعة، في المقابل فان فرص ظهور الفساد تكون محدودة جداً في البيئات التي تحرص على تطبيق سيادة القانون، ولديها أنظمة رقابة ومساءلة فاعلة (بروش ودهيمي، 2012).

كذلك فان تدني مستوى أداء الجهات الحكومية بشكل عام، وتداخل الصلاحيات والمسؤوليات وضعف الإنتاجية وغياب المساءلة وآلياتها (Crindell, 1999)، بالإضافة إلى ضعف المنظومة الرقابية ككل، وتدني مستوى الإفصاح والشفافية، أدى الى ظهور حالات الفساد المالي والإداري، واستوجب من القائمين على هذه المؤسسات الاهتمام بالحوكمة وتطبيق أبعادها، بغية إخضاع نشاط الجهاز الحكومي إلى مجموعة من الأنظمة والقوانين، والسياسات والمعايير والإجراءات التي تحقق الانضباط المؤسسي في إدارة الجهة الحكومية، ذلك من خلال تحديد مسؤوليات وواجبات المسؤولين في الإدارة العليا والإدارات التنفيذية. فالقطاع العام يؤدي دوراً بارزاً ومركزياً في المجتمع وتطوره، ومن خلال تبني القائمين عليه مفهوم الحوكمة الرشيدة، سيتم

هاني، مريم. (2016). نحو تفعيل دور الحوكمة المصرفية في التقليل من الفساد في القطاع المصرفي الجزائري. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، (4).
يوسف، أمير فرج. (2010). مكافحة الفساد الإداري والوظيفي. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

المراجع الأجنبية:

- Alaaraj, H. & Ibrahim, W. (2014). The Influence of E - government Practices on good governance from the perspective of Public in Lebanon. Journal of Public Administration and Governance, 4(3).
Ali, S. (2017). The Role of Good Governance Practices in Enhancing Service Delivery in Public Institutions in Tanzania: The Case Study of the Tanzania Electric Supply Company Ltd. Doctoral dissertation, The Open University of Tanzania.
Dayanandan, R. (2013). Good Governance Practice for Better Performance of Community Organizations. Myth and realistic Journal of power, politics and governance, 1(1).
Demirag, I., Sudarsanam, S., & Wright, M. (2000). Corporate governance: overview and research agenda. The British Accounting Review, 32(4).
IFAC. (2013). Good Governance in the Public Sector - Consultation Draft for an International Framework: Consultation Draft. International Federation of A accountants (IFAC). New York Publication: IFAC.
Institute of Internal Auditors. (2009). "CODE OF ETHICS".
Krejcie, R. & Morgan, D. (1970). Determining sample size for research activities. Educational and Psychological Measurement, (30).

الاستخدام الفعال للموارد المتاحة، وتعزيز المساهمة في إدارتها، وتحسين جودة وتقديم الخدمات، وبالتالي المساهمة في تحسين معيشة المواطنين (Mutahaba, 2014).
وتسعي السلطة الوطنية الفلسطينية الفلسطينية الدؤوب باتجاه مأسسة مؤسساتها الرسمية باتجاه اثبات مشروعيتها وإقناع الدول الأخرى الصديقة والداعمة بأنها قادرة على إرساء مبادئ الحكم الرشيد، ومحاربة الفساد بشتى أشكاله؛ أصبح تبنيتها لمفهوم الحوكمة أمراً ضرورياً لا مناص منه بهدف مواجهة حالات الفساد الإداري والمالي الذي تعاني منه معظم المؤسسات والإدارات العامة، وإقناع الجمهور وكسب رضاهم في ظل الاحتكاك المباشر لهذه المؤسسات والإدارات بالمواطنين، وسعيها لتعزيز الثقة بينها وبين المواطنين المتعاملين معها (الأمين، 2015)، فالحاكمة الرشيدة تعد ضرورة ملحة لبناء الثقة بمؤسسات القطاع العام، وتعد المخرج المناسب حال أردت مؤسسات هذا القطاع أن تنسم بالكفاءة والفعالية في تحقيق أهدافها، وتحقق أهداف وتطلعات المواطنين على حد سواء (النجداوي، 2013).

مشكلة الدراسة

يعد الفساد الإداري والمالي من أكثر الأمور والإشكاليات التي تترك الحكومات والمنظمات الدولية على حد سواء؛ ذلك لأثره السلبي في جميع المناحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتأثيره السلبي على التنمية المنشودة بكافة جوانبها، وخطورة ظاهرة الفساد وتأكيدها على خطرها على المجتمعات الإنسانية فقد استهلكت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد مقدمتها بالنص الاتي وذلك بحسب ما ورد في بروش ودهيمي (2012):
"..... الدول الأطراف في هذه الاتفاقية إذ تلتفت خطورة ما يطرحه الفساد من مشاكل ومخاطر على استقرار المجتمعات وأمنها، مما يقوض مؤسسات الديمقراطية وقيمها والقيم الأخلاقية والعدالة ويعارض التنمية المستدامة وسيادة القانون للخطر، وإذ تلتفت أيضاً الصلات القائمة بين الفساد وسائر أشكال الجريمة، وخصوصاً الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية بما فيها غسل الأموال، وإذ تلتفت كذلك حالات الفساد التي تتعلق بمقادير هائلة من الموجودات، يمكن أن تمثل نسبة كبيرة من موارد الدول، والتي تهدد الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة لتلك الدول، واقتناعاً منها بأن الفساد لم يعد شأنًا محلياً بل هو ظاهرة غير وطنية تمس كل المجتمعات والاقتصاديات، مما يجعل التعاون الدولي على منعه ومكافحته أمراً ضرورياً...."، وهذا ما دفع الكثير من دول العالم والحكومات والمنظمات العالمية على اختلافها الى البحث

الطراونة، رشا والعضاينة، علي. (2010). أثر تطبيق الشفافية على مستوى المساءلة الإدارية في الوزارات الأردنية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 6(1).

العبادي، هاشم وعبودي، ماجد. (2017). دور الشفافية الاستراتيجية وانعكاسها في الحد من ممارسة الفساد الإداري: دراسة تحليلية لآراء الموظفين في ديوان محافظة كربلاء. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 14(2).

عبد العظيم، مجدي. (2008). عولمة الفساد وفساد العولمة. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

عساف، محمود. (2018). مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في الجامعات الفلسطينية وعلاقته بمسؤوليتها الاجتماعية في مكافحة الفساد. المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، 11(37).

عطوة، محمد وعلي، فكري. (2012). حوكمة النظام التعليمي مدخل لتحقيق الجودة في التعليم، مجلة كلية التربية بالمنصورة، 29(2).

غادر، محمد. (2012). محددات الحوكمة ومعاييرها. ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي: عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان.

قباجة، عدنان وحامد، مهدي والشافقي، إبراهيم. (2014). تعزيز حوكمة الشركات في فلسطين. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية: ماس.

الكردي، حاتم. (2016). دور تطبيق الحكم الرشيد في السلطة القضائية لتحقيق التنمية المستدامة. رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، فلسطين.

مطير، سمير. (2013). واقع تطبيق معايير الحكم الرشيد وعلاقتها بالأداء الإداري للوزارات الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، فلسطين.

نجار، أحمد، (2006). البعد المصرفي في حوكمة الشركات. مجلة مصارف، (45).

النجداوي، أروى. (2013). نحو قطاع عام أكثر حاكمية: الحالة الأردنية. مركز الرأي للدراسات، الأردن.

عن سبل مكافحته ومواجهته، حيث أجري الكثير من الأبحاث والدراسات من قبل المختصين بهدف الكشف عن أسباب هذه الظاهرة ومعالجتها، وصولاً إلى العمل على محاربتها والحد من انتشارها في المؤسسات على اختلاف أنواعها (بن علي، 2005).

لقد اتجهت الكثير من المؤسسات والأطر الرسمية وغير الرسمية إلى محاربة ظاهرة الفساد ولكن ورغم الجهود التي بذلتها لا زال مجرد مناقشة الفساد من المحرمات في بعض الدول النامية ومنها العربية، علماً أن مناقشة الفساد وتداوله يعد نقطة البداية لمحاربته، ولكن رغم وجود بعض المؤشرات أن هذه الحرمة قد تقلصت بفعل التغطية الإعلامية لها، إلا أن نقص الإرادة السياسية لمكافحة الفساد يعد من أهم المعوقات باتجاه محاربته حيث لا يتم عادة ترجمة التصريحات والبيانات الضخمة التي يطلقها كبار المسؤولين في القطاع العام حول تدابير مكافحة الفساد إلى التزام على الصعيدين العربي والمحلي لمعالجة المشاكل المؤسسية التي تؤدي إلى استدامته، وعليه اتجهت الكثير من المؤسسات والمنظمات العالمية والدول إلى البحث عن طرق وأساليب حديثة تقوم على حوكمة المؤسسات على مستوى القطاع العام أو الخاص فأصبحت مبادئ الحوكمة طرفاً محورياً في عملية الإصلاح من خلال تطبيق أفضل المعايير من شفافية ومساءلة وأطر قانونية لكبح جماح الفساد المالي والإداري والقضاء على تأثيراته (بروش ودهيمي، 2012).

أضف إلى ذلك أن الإرادة السياسية وحدها لا تكفي لمحاربة الفساد ولكن الأمر يتطلب وجود استراتيجية وطنية شاملة قابلة للتطبيق تتبناها الدولة للحد من انتشاره وللوقاية منه، وهذا ما لا يمكن تحقيقه بسهولة في البلدان العربية، كما أن أهم الأسباب التي تقف وراء فشل جهود المؤسسات الدولية في مكافحة الفساد تتمثل باعتمادها على حلول جاهزة غير آبهة باختلاف الثقافات بين الأمم والعوامل المجتمعية المحلية، أضف إلى ذلك ضعف ثقة المواطن بالمؤسسات المحلية وعود المسؤولين العاملين له في هذا المجال.

لقد بينت نتائج الكثير من الدراسات أن مواجهة الفساد لا يمكن لها أن تتكامل بالنجاح دون وجود الإرادة السياسية (راضي والطائي، 2015)، وأخذ المؤسسات القضائية لدورها ومسؤولياتها في مواجهة الفساد، إضافة إلى ضرورة مشاركة القطاع الخاص في هذه الجهود، (جربو وبوفليخ، 2018)، والعمل على ترسيخ جملة من المبادئ كالتزاهة والشفافية والمساءلة وغيرها، وكل ذلك يمكن أن يتوفر من خلال توظيف قواعد الحوكمة بصفتها إحدى الطرق التي يمكن من خلالها محاربة الفساد قبل وقوعه وللوقاية منه (هاني، 2016).

وعلى المستوى المحلي قامت السلطة الوطنية الفلسطينية ببناء جهود غاية تعزيز إطارها القانوني والمؤسسي ضد الفساد، حيث قامت بسن عدد من قوانين مكافحة الفساد تم تفعيلها ولو بصورة جزئية كما تم إنشاء مؤسسات وهيئات عدة لمتابعة تنفيذها مثل: هيئة مكافحة الفساد ومحكمة جرائم الفساد، ومكتب مراجعة محاسبية خارجي، وديوان الرقابة المالية والإدارية، ووحدة الجرائم الاقتصادية بالنيابة العامة وغيرها، لكن رغم ذلك كله ورغم وجود مؤشرات على احراز السلطة الفلسطينية تقدماً ملحوظاً في تعزيز قواعد الحوكمة في مؤسسات القطاع العام بحسب ما خلصت إليه عدة دراسات استطلاعية خاصة بالفساد ومؤشرات الحوكمة (Sobovitz, 2010)، في حين أشارت دراسات أخرى داخلية إلى أن مدركات الفساد ما زالت عالية في شتى القطاعات، وما زالت الجهود غير كافية ويسودها التشكي الذي يتطلب بذل جهود إضافية باتجاه مكافحة الفساد.

ومن خلال ما تقدم يتضح بأن غالبية شروط ومبادئ محاربة الفساد ومتطلباتها تعد من مكونات وقواعد الحوكمة، وبالتحديد الحوكمة العمومية مثل: الشفافية، والمحاسبة، ومبادئ الحكم الرشيد، واعتماد المعرفة والعلم المستنير، وسيادة القانون، واستقلالية القضاء، وتأهيل القطاعين الخاص والعام ومؤسسات المجتمع المدني، وعليه تتمحور مشكلة هذه الدراسة للبحث في تأثير قواعد الحوكمة في مكافحة الفساد المالي والإداري في مؤسسات القطاع العام في فلسطين.

أسئلة الدراسة:

1. ما درجة توظيف مؤسسات القطاع العام في الضفة الغربية لقواعد الحوكمة (سيادة القانون، المساءلة، الإفصاح والشفافية، المشاركة، الكفاءة والفعالية، التجاوب والتوافق) في أعمالها وأنشطتها المختلفة؟
2. ما درجة انتشار الفساد (الإداري، المالي) في مؤسسات القطاع العام في الضفة الغربية؟
3. هل هناك علاقة بين درجة توظيف مؤسسات القطاع العام في الضفة الغربية لقواعد الحوكمة (سيادة القانون، المساءلة، الإفصاح والشفافية، المشاركة، الكفاءة والفعالية، التجاوب والتوافق)، ودرجة انتشار الفساد (الإداري، المالي)؟
4. ما أثر درجة توظيف مؤسسات القطاع العام في الضفة الغربية للحوكمة (سيادة القانون، المساءلة، الإفصاح والشفافية، المشاركة، الكفاءة والفعالية، التجاوب والتوافق)، في درجة انتشار الفساد الإداري؟

بروش، زين الدين ودهيمي، جابر. (2012). دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري. ورقة عمل مقدمة للملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد 7ماي، بسكرة.

بن علي، نورة. (2004). حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي، والقانون الداخلي. دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

بواوي، المحمدي. (2008). الفساد الإداري "لغة المصالح". دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية.

توق، محي الدين. (2014). الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد منظور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (ط 2). دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

جربو، سارة ويوفليج، نبيل. (2018). دور الحكم الرشيد في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري. مجلة الاقتصاد والمالية، 4(2).

جواد، هيفاء ومحمد، زهراء وخالد، خولة. (2011). سبل مكافحة الفساد المالي والإداري في العراق. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، (27).

الخطيب، خالد. (2009). تأثير مبادئ الحوكمة على الشركات العائلية. مؤتمر إدارة منظمات الأعمال: التحديات العلمية المعاصرة، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن.

ديوان الفتوى والتشريع، الحوكمة والأداء المؤسسي في القطاع العام، دولة فلسطين. راضي، مازن والطائي، حمزة. (2015). الفساد الإداري في الوظيفة العامة. مركز الكتاب الأكاديمي، عمان.

الزبيدي، عبد العزيز. (2013). دور تطبيق قواعد الحوكمة في الحد من الفساد في شركات الاتصالات بالمملكة العربية السعودية. رسالة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

السبيعي، فارس. (2013). دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، رسالة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

يكنند) أن سبيل الإلطة الوطلة الإاطلة مآوداً إ عكلة بدمم ففدرة الفاند بآ ثغلا القلافة، اذقد صداري والقت ت، وسفجل قوا انت الرنية ذات اللة) يلى(الفرصضلا هسطق الندة الحكون مآ فد أيجند ال فوعفة 5 نضقل القوا انت الجدة الإاطلة مآ يليل لففدرة الفاند صداري والقت ت، لأل الو مع 5 ت ففدرة قد ي فاب كسلج الدراة) رليجد(سفجل دور و ائال انضلام وكجذ بدمم لآب دورقد م لإلطة رلجة، وكفخذ قزلاً قن الفرلة والفةقلة كذء قنبجند ل فلات الفاند و عثق) لاذق آذ(امراء درا انت ثلخة سفة 5 ت قن لرات لأرى - غلر نطمد ال فوعفة - لقعن أن سد لآم 5 ت ففدرة الفاند صداري والقت ت)

المراهة الوبية:

ايراقلم، الخنب والقبيل علن، طنرق) ب2014) لى ر غنل سطق ائنت ال فغقلة القوا الة ضلا ه غفدة للسائق الاللا ت لإ فد قن الفاند القت ت 5 ت الورات الأركلة) قلاة مذفة الإلعة أروى، بلا 1) (الأترع، كور) ب2017) لى ر سطق قنلر ال فوعفة ضلا ه سقلة القور اليرلة 5 ت الخالنت القلاة الغرى 5 ت ففظة لإللة، قلاة مذفة لإاطن اللكلة للأفنت، 5ب1) (

أقن) ب2017) الكراقة والفةقلة والفةقلة لفةقفة الفاند بط4) انشللف قن أمل الكراقة والفةقلة، الءس، لإاطن) الأقلن، ك. بة) ب2015) أقلة سطق قنبى ال فوعفة 5 ت الحطع الجم دراة فلة لإدلة فقت الوادي) رانلة قدملرر غلر فكورة، مذفة الئخذ فق لا لمر بيلوادي، المزلار) (

بذم ت، ضقران) ب2015) سلىر الفاند القت ت 5 ت الحطع الق. 5 ت ضلا ه الكو انشء. ندي 5 ت المزلار) رانلة قدملرر غلر فكورة، مذفة ندي قريخ، وريلة، المزلار) (

قواعد الحوكمة وأثرها في مكافحة ظاهرة الفساد في مؤسسات القطاع العام في الضفة الغربية

5. ما أثر درجة توظيف مؤسسات القطاع العام في الضفة الغربية للحوكمة (سيادة القانون، المساءلة، الإفصاح والشفافية، المشاركة، الكفاءة والفعالية، التجاوب والتوافق)، في درجة انتشار الفساد المالي؟

أهداف الدراسة:

1. التعرف الى توظيف مؤسسات القطاع العام في الضفة الغربية لقواعد الحوكمة (سيادة القانون، المساءلة، الإفصاح والشفافية، المشاركة، الكفاءة والفعالية، التجاوب والتوافق) في أعمالها وأنشطتها المختلفة، وانتشار الفساد (الإداري، المالي) فيها.
2. معرفة فيما اذا وجد علاقة بين توظيف مؤسسات القطاع العام في الضفة الغربية لقواعد الحوكمة (سيادة القانون، المساءلة، الإفصاح والشفافية، المشاركة، الكفاءة والفعالية، التجاوب والتوافق)، وانتشار الفساد (الإداري، المالي)؟
3. معرفة تأثير توظيف مؤسسات القطاع العام في الضفة الغربية للحوكمة (سيادة القانون، المساءلة، الإفصاح والشفافية، المشاركة، الكفاءة والفعالية، التجاوب والتوافق)، في انتشار الفساد الإداري، والمالي.

فرضيات الدراسة:

1. لا يوجد علاقة عند مستوى الدلالة الإحصائية $(\alpha \geq 0.05)$ بين درمة سطق قوا انت الحطع الجم 5 ت العة اليرلة لوطد ال فوعفة ب الندة الحكون، القاءة، اشك. نأ والفةقلة، الق شرعة، الغفدة والفةقلة، للمنوب واللوق)، ودرمة لآب الفاند ب صداري، القت ت) لا) ش لومدى لى نو دشلةضك قلسوى دشلة لصف. لالة $\beta \geq 0.05$ (لدرمة سطق قوا انت الحطع الجم 5 ت العة اليرلة لوطد ال فوعفة ب الندة الحكون، القاءة، اشك. نأ والفةقلة، الق شرعة، الغفدة والفةقلة، للمنوب واللوق)، 5 ت درمة لآب الفاند صداري) (ع) ش لومدى لى نو دشلةضك قلسوى دشلة لصف. لالة $\beta \geq 0.05$ (لدرمة سطق قوا انت الحطع الجم 5 ت العة اليرلة لوطد ال فوعفة ب الندة الحكون، القاءة، اشك. نأ والفةقلة، الق شرعة، الغفدة والفةقلة، للمنوب واللوق)، 5 ت درمة لآب الفاند القت ت)

أهمية الدراسة:

سقول أقلة قنل دراة 5 تسكولأذ لققو قنل فنى ت الجخضلا ه قلسوى الدول اليرلة ب نغل ضم، ضلا ه القلسوى الإاطل ت ب نغل لائنص، طفجذ 5 تسحلل لاذقت سأم بنا لفةقلة و لآم 5 ت

تقليل الفساد وتعمل على تلبية رغبات وتطلعات افراد المجتمع المحلي؛ حيث أن البحث في آليات تطبيق قواعد الحوكمة، والفساد المالي والإداري بوصفهما موضوعين مركزيين في المجال الإداري والمالي والقانوني، وتناول الدراسة للعلاقة بينهما الامر الذي قد يسهم في تعزيز نزاهتها وشفافيتها ويدفعها باتجاه تقديم خدمات ذات جودة عالية، كما أن من عناصر حداثة هذا البحث تتمثل في تناوله العلاقة بين آليات قواعد الحوكمة والفساد الإداري والمالي في القطاع الحكومي؛ مما قد يساعد -ذلك- الجهات المعنية في القطاع الحكومي على تبني التوصيات، والإفادة منها في تحقيق التميز المنشود في تبني استراتيجية خاصة؛ لتعزيز توظيف آليات قواعد الحوكمة، لكي تكون قادرة -في نهاية الأمر- على ضبط الإجراءات الإدارية والمالية، وحفظ المال العام، والحفاظ على جودة خدماتها.

محددات الدراسة:

1. محدّد بشريّ: موظفي مؤسسات القطاع العام.
2. محدّد مكانيّ: محافظات الضفة الغربية/فلسطين.
3. محدّد زمنيّ: العام (2018/2019).
4. المحدد الموضوعي: المتمثل في قواعد الحوكمة وأثره في مكافحة الفساد.

الاطار النظري

مفهوم الحوكمة وأهميتها:

يتمثل مفهوم الحوكمة بمدى كفاءة وفاعلية ومشروعية الحكومة على المستوى الوطني، لا بل على المستوى العالمي الأوسع الذي يمكن الدولة لعب دور ملائم ومتفاعل مع التطورات الاقتصادية على المستوى العالمي (توق، 2014)، في حين تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها جملة الاجراءات والعمليات التي يتم بموجبها إدارة المؤسسة والتحكم بها سعياً نحو تحقيق أهدافها، بحيث تتضمن توزيع الحقوق والمسؤوليات بين الاطراف المختلفة، وتحديد القواعد والاجراءات الخاصة بصنع القرار، فالحوكمة تعبير عن مجموعة إجراءات تهدف إلى تسهيل وتفعيل القوانين والأنظمة التي تهدف إلى تسهيل اختيار الأساليب المناسبة والفعالة التي تضمن وصول المنظمة إلى أهدافها، مع اتخاذ القرارات التي تحقق التميز بالأداء (عطوة وعلي، 2012).

وقد يكون سبب ذلك من وجهة نظر الموظفين في أن سيادة القانون تعمل على السير نحو تطبيق القانون على الجميع دون استثناء سواء كانوا موظفين أو مواطنين، وتتيح إمكانية التقدم بالشكاوى والتظلمات المختلفة أمام الجميع مع توفير قوانين تحمي مكتسفي حالات الفساد ومحاربيه، الأمر الذي دفعهم باتجاه الحكم على أن بعد سيادة القانون هو الأكثر تأثيراً في محاربة الفساد المالي ومظاهره.

ولتفقت مع نتيجة إبراهيم والمبيضين (2014) التي بينت وجود ارتباط موجب بين غياب تطبيق آليات الحاكمية المؤسسية في الوزارات الأردنية، وتقضي مظاهر الفساد المالي. في حين أجرى (Dayanandan, 2013) دراسة هدفت إلى تقييم ممارسة الحكم الرشيد وأثره في أداء منظمات المجتمع (التعاونيات) في إثيوبيا، من خلال توزيع استبانة على عينة عشوائية تكونت من (125) عضواً من ثماني تعاونيات. بينت نتائج الدراسة أن أهم الأسباب التي تقف وراء سوء الأداء هي عدم كفاية المشاركة في الأعمال التجارية، ورداءة الاستجابة، وانعدام الوعي بالإدارة، وغياب الديمقراطية، وانتشار الفساد، وسوء الإحساس بالملكية، والمسؤولية المزروجة، وانعدام وعي الأعضاء، كما بينت النتائج وجود أربعة عوامل يمكنها التنبؤ بأداء التعاونيات وتحسين أدائها، وهي: المشاركة والمساءلة والشفافية وسيادة القانون. وتفق مع نتائج دراسة دايناندان (Dayanandan, 2013) التي بينت أن العوامل الأربع المتمثلة بالمشاركة والمساءلة والشفافية وسيادة القانون يمكنها التنبؤ بأداء منظمات المجتمع (التعاونيات) في إثيوبيا من حيث: المشاركة في الأعمال التجارية، الاستجابة، والوعي الإداري، والديمقراطية، وانتشار الفساد بأشكاله المختلفة.

التوصيات: في ضوء نتائج الدراسة نوصي:

أولاً أن تدفع السلطة الوطنية الفلسطينية باتجاه قواعد الحوكمة وتعزيز تطبيقها في القطاع العام، وتهيئة البيئة المناسبة لذلك، وعدم الاكتفاء بإصدار المذكرات والمدونات التي تتادى بتطبيقها، ومحاولة مواجهة التحديات التي تعيق تحقيق متطلبات تفعيلها.

الإفصاح والشفافية، المشاركة، الكفاءة والفعالية، التجاوب والتوافق)، في درجة انتشار الفساد المالي".

لفحص هذه الفرضية تم إجراء اختبار تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

جدول (7): نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) بين أبعاد

قواعد الحوكمة والفساد المالي

المتغيرات المستقلة	سيادة القانون	المساءلة	الإفصاح والشفافية	المشاركة	الكفاءة والفعالية	الإستجابة والتوافق
قيمة (B)	-1.122-	.424	-1.120-	-616-	-043-	-069-
T المحسوبة	-1.784-	.781	-619-	-1.219-	-172-	-248-
قيمة (Beta)	-1.121-	.456	-1.145-	-655-	-053-	-084-
مستوى الدلالة (Sig)	.054	.435	.537	.224	.864	.804
R-square	.316					
Adjusted R2	.305					
F المحسوبة	28.876					

يُوضح من الجدول (7) عن وجود أثر ذي دلالة احصائية لنموذج أبعاد قواعد الحوكمة في الفساد المالي من وجهة نظر موظفي مؤسسات القطاع العام في الضفة الغربية، إذ بلغت قيمة (ف) المحسوبة للاختبار (28.876)، وهي دالة عند مستوى الدلالة (0.000)، وبلغ معامل التحديد (0.316). مما يشير إلى أن أبعاد قواعد الحوكمة تفسر ما قيمته (31.6%) من الفساد المالي، وبين الجدول وجود أثر دال احصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) لبعد سيادة القانون فقط في الفساد المالي، إذ كانت قيمة (ت) له (-1.784-)، بمستوى دلالة قدره (0.054)، وهذه القيمة تساوي (0.05)، في حين تبين عدم وجود أثر لبقية الأبعاد في الفساد المالي.

قواعد الحوكمة وأثرها في مكافحة ظاهرة الفساد في مؤسسات القطاع العام في الضفة الغربية

كذلك فقد ورد في (Demirag, et al, 2000) بأن الحوكمة تعبر عن مجموعة القرارات والأساليب الحديثة، والآليات والإجراءات والنظم والقرارات التي تضمن تفعيل مبادئ المشاركة والنزاهة والشفافية والانضباط والمساءلة والعدالة وغيرها من مبادئ الحوكمة التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء من خلال تصرفات إدارة المؤسسات تجاه هذه المبادئ، واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وبما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف بما يضمن تحقيق العدالة (الخطيب، 2009).

فالحوكمة تتمثل بمجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف الشركة أو المؤسسة، فهي عبارة عن نظام واسع ومتكامل لعمليات إدارة المؤسسة بكافة مستوياتها وبشكل استراتيجي يشمل كافة القطاعات بهدف توفير العيش الكريم والرفاهية لمختلف أفراد المجتمع، وتوسيع خبراتهم ورفع مستوى قدراتهم (نجار، 2006).

كذلك فقد عرف معهد المدققين الداخليين الأمريكي (The Institute of Internal Auditors,) الحوكمة في القطاع العام بأنها: " السياسات والإجراءات المستخدمة لتوجيه أنشطة المؤسسة الحكومية، والتأكد من تحقيق الأهداف المرجوة من خلال القيام بالأنشطة التي تضمن مصداقية الحكومة، والعدالة في توفير الخدمات، وضمان السلوك المناسب والأخلاقي للمسؤولين الحكوميين للحد من مخاطر الفساد المالي والإداري".

وعليه فإن الحوكمة تؤثر نحو وجود نظم تحكم العلاقات بين الاطراف الاساسية التي تؤثر في الاداء، وتتضمن مقومات تدعيم المؤسسة على المدى البعيد كذلك، وتحديد المسؤول عن التصرفات الادارية والمالية غير الصحيحة، مع تحميل المسؤولية لكل من ألحق ضرراً بالمصلحة العامة (غادر، 2012). حيث يمكن القول بأن نظام الحوكمة قد نشأ تدريجياً خلال العقود الماضية ومن خلال تجارب مختلفة، بدءاً بالدول المتقدمة وصولاً الى الدول النامية بما فيها الدول العربية (قباجة وحامد والشتاقي، 2014).

كذلك فإن للحوكمة الرشيدة في القطاع العام أهمية كبرى لأنها تهدف إلى رفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، وتفعيل المساءلة من خلال وضع معايير للحكم الرشيد في القطاع العام، الذي يمتلك نظاماً رقابياً يعمل على تعزيز أداء القطاع العام ومحاربة السلوك غير السليم، مما يؤدي إلى تجسيد هذه المبادئ على أرض الواقع، ويدفع بالتالي نحو تقديم خدمات أفضل (IFAC, 2013)، حيث أشار توك (2014) الى أن الحوكمة تشكل استجابة ملائمة

للمجتمعات على التحديات التي تواجهها، حيث أصبحت الحوكمة تأخذ بعدا جديدا يتجاوز كفاءة وفاعلية الحكومة على المستوى الوطني ليتعداه إلى منظور عالمي مما يمكن الدولة من التفاعل بشكل مناسب مع التطورات الاقتصادية العالمية، كي لا تكون على هامش الأحداث.

وتأكيدًا على ذلك فقد أكد (Mutahaba, 2014) بأن الحوكمة وتطبيق قواعدها تشجع مديري مؤسسات القطاع العام على اتخاذ القرارات بصورة أفضل، وتوجههم نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتعمل على ترسيخ مفهوم المساءلة عن إدارة الموارد. فتطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة المتمثلة بالمشاركة، وسيادة القانون، والشفافية، والمساءلة، والعدالة، والكفاءة عادة ما تمكن الموظفين من تقديم خدمات عالية الجودة، وتباعدهم عن الفساد (Alaaraaj & Albrahim, 2014).

قواعد الحوكمة:

رغم وجود فوارق اقتصادية واجتماعية وثقافية بين المجتمعات والدول، إضافة الى الفوارق بينها في مستوى الوعي والتطور السياسي والاجتماعي لا بد من السعي نحو تطبيق قواعد موحدة للحوكمة؛ مع الاخذ بعين الاعتبار مستوى النضج السياسي والتوجهات نحو الديمقراطية دون المساس ببنية هذه المعايير، حيث تتمثل هذه القواعد (المعايير) بالآتي: (ديوان الفتوى والتشريع) (أولا) الشفافية: ويقصد بالشفافية حرية تدفق المعلومات والبيانات وجوانبها المعرفية، والعمل على إيصال ما هو لازم وضروري منها بكل وضوح وأريحية إلى متخذي القرارات وأصحاب الشأن لاتخاذ القرارات المناسبة واكتشاف الأخطاء والعمل على معالجتها.

ثانيا) المساءلة: بمعنى امكانية استبدال ومحاسبة الأفراد عندما يخطون أو عندما لا يتمكنون من تلبية توقعات وأهداف قواعدهم المجتمعية (توق، 2014، 77)، حيث تطل المساءلة طبيعة الأداء في الخدمة، وتكاليف الخدمة العامة، والمنتج (Ratminto & Atik, 2009).

ثالثا) المشاركة: بمعنى اشراك أفراد المجتمع في عملية اتخاذ القرار وذلك؛ من خلال تفعيل قنوات مؤسسية تمكنهم من ابداء رأيهم بصورة تضمن حرية التعبير .

رابعا) سيادة القانون: بمعنى خضوع جميع أفراد المجتمع لأحكام القانون بغض النظر عن مناصبهم ومواقعهم، وضمن تطبيق الأحكام والمبادئ القانونية بكل عدالة دون تمييز، مع الحرص على انسجام هذه القوانين مع نصوص كافة الاتفاقيات والمنظمات الدولية.

(0.016)، وهذه القيمة أصغر من (0.05)، في حين تبين عدم وجود أثر لبقية الأبعاد في الفساد الإداري.

وقد يكون سبب ذلك من وجهة نظر الموظفين في أن سيادة القانون تعمل على توفير إجراءات قانونية واضحة ومحددة للعمل، والسير نحو تطبيق القانون على الجميع دون استثناء سواء كانوا موظفين أو مواطنين، وأن سيادة القانون يعمل على تنظيم الحياة الوظيفية على أسس سليمة، وبالتالي فإن سيادة القانون تضمن الحماية الكاملة لحقوق الإنسان، والسير نحو التحول الديمقراطي الأمر الذي دفعهم باتجاه الحكم على أن بعد سيادة القانون هو الأكثر تأثيرًا في محاربة الفساد الإداري ومظاهره.

اتفقت هذه النتيجة بنتائج دراسة العبادي وعبودي (2017) التي بينت عن وجود أثر لتطبيق الشفافية الاستراتيجية في الفساد الإداري من وجهة نظر العاملين في محافظة كربلاء العراقية، كما تتفق بشكل عام مع ما توصلت إليه دراسة الأقرع (2017) التي بينت وجود أثر ايجابي لتطبيق معايير الحوكمة في تنمية الموارد البشرية في الهيئات المحلية الكبرى في محافظة قلقيلية الفلسطينية من وجهة نظر الموظفين، وتتفق مع نتائج دراسة دايناندان (Dayanandan, 2013) التي بينت أن العوامل الأربع المتمثلة بالمشاركة والمساءلة والشفافية وسيادة القانون يمكنها التنبؤ بأداء منظمات المجتمع (التعاونيات) في إثيوبيا من حيث: المشاركة في الأعمال التجارية، الاستجابة، والوعي الإداري، والديمقراطية، وانتشار الفساد بأشكاله المختلفة، وتتفق أيضًا ونتيجة دراسة مطير (2013) التي بينت عن وجود علاقة ارتباطيه موجبة بين تطبيق معايير الحكم الرشيد والأداء الإداري في الوزارات الفلسطينية في قطاع غزة، ونتيجة دراسة الزبيدي (2013) التي بينت أن دور تطبيق قواعد الحوكمة تسهم في الحد من الفساد بدرجة متوسطة وذلك في شركات الاتصالات بالملكة العربية السعودية.

الفرضية الثالثة: "لا يوجد أثر ذو دلالة عند مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq \alpha$) لدرجة تطبيق مؤسسات القطاع العام في الضفة الغربية لقواعد الحوكمة (سيادة القانون، المساءلة،

بينت عن وجود ارتباط موجب بين غياب تطبيق آليات الحاكمية المؤسسية في الوزارات الأردنية، ونقشي مظاهر الفساد المالي.

الفرضية الثانية: "لا يوجد أثر ذو دلالة عند مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq \alpha$) لدرجة تطبيق مؤسسات القطاع العام في الضفة الغربية لقواعد الحوكمة (سيادة القانون، المساءلة، الإفصاح والشفافية، المشاركة، الكفاءة والفعالية، التجاوب والتوافق)، في درجة انتشار الفساد الإداري."

لفحص هذه الفرضية تم إجراء اختبار تحليل الانحدار المتعدد (Multiple

Regression Analysis) والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

جدول (6): نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) بين

أبعاد قواعد الحوكمة والفساد الإداري

المتغيرات المستقلة	سيادة القانون	المساءلة	الإفصاح والشفافية	المشاركة	الكفاءة والفعالية	الإستجابة والتوافق
قيمة (B)	-1.152	0.032	-0.077	-0.296	-0.056	0.003
T المحسوبة	-2.411	0.064	-0.430	-0.638	-0.241	0.011
قيمة (Beta)	-0.160	0.036	-0.099	-0.336	-0.072	0.003
مستوى الدلالة (Sig)	0.016	0.949	0.668	0.524	0.809	0.992
R-square	0.342					
Adjusted R2	0.332					
F المحسوبة	32.549					

يتضح من الجدول (6) عن وجود أثر ذي دلالة احصائية لنموذج أبعاد قواعد الحوكمة في الفساد الإداري من وجهة نظر موظفي مؤسسات القطاع العام في الضفة الغربية، إذ بلغت قيمة (ف) المحسوبة للاختبار (32.549)، وهي دالة عند مستوى الدلالة (0.000)، وبلغ معامل التحديد (0.342) مما يشير إلى أن أبعاد قواعد الحوكمة تفسر ما قيمته (34.2%) من الفساد الإداري، وبين الجدول وجود أثر دال احصائياً عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لبعد سيادة القانون فقط في الفساد الإداري، إذ كانت قيمة (ت) له (-2.411)، بمستوى دلالة قدره

قواعد الحوكمة وأثرها في مكافحة ظاهرة الفساد في مؤسسات القطاع العام في الضفة الغربية

خامساً) الاستجابة والتوافق: بمعنى تقديم الخدمة للجميع دون استثناءات ضمن أطر زمنية محددة، بما يتوافق مع حاجات المواطنين وردود أفعالهم، وتعديل أطر القرارات بناء على ذلك، مع تحديد الفرص والأدوار المناسبة لكافة أفراد المجتمع لضمان عدم تضارب المصالح. سادساً) الكفاءة والفاعلية: حيث تتمثل الفاعلية بالقدرة على استخدام الموارد بطريقة مثلى دون التأثير على الأهداف، في حين تتمثل الكفاءة بمدى تحقيق الأهداف وتقاس بالعلاقة بين الأهداف الموضوعية والنتائج التي تم تحقيقها. وفي حقيقة الأمر فإن الفاعلية والكفاءة هما وجهان متلازمان ومكملان لبعضهما البعض تحديداً في مجال قياس الإنجازات.

مفهوم الفساد:

يعد تعريف الفساد أمراً صعباً وشائكاً وذلك لأنه يعبر عن ظاهرة معقدة ومتشعبة لها أبعاد وأشكال عدة، ورغم ذلك يمكن القول بأن الفساد من الناحية المفاهيمية يعبر عن شكلاً من أشكال السلوك المنحرف عن الأعراف والأخلاق والفضائل المتعارف عليها في المجتمع، أما إجمالاً فيمكن تعريف الفساد على أنه إساءة استخدام السلطة العامة بهدف تحقيق مكاسب شخصية (توق، 2014)، كما عرفه البرنامج الدولي لمكافحة الفساد في لبنان بأنه "سلوك يقوم به أفراد أو موظفون عموميون ينحرف عن منظومة المسؤوليات أو يستخدمون سلطاتهم لخدمة أغراض خاصة والحصول على منافع شخصية".

في حين أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) لعام (2003) كما ورد في الاتفاق من أجل النزاهة والمساءلة-أمان للعام (2017) قد ذهبت إلى تعريفه من خلال الإشارة إلى الأفعال والممارسات التي اعتبرتها شكلاً من أشكال الفساد، وهي: الرشوة بأشكالها المختلفة في القطاعين العام والخاص، والاختلاس بجميع أوجهه، والمتاجرة بالنفوذ، وإساءة استغلال الوظيفة، وتبييض الأموال والكسب غير المشروع وغيرها. أما صندوق النقد الدولي (1996) فقد عرف الفساد بأنه "استخدام السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب خاصة، ويتحقق حينما يقبل الموظف الرسمي رشوة أو يطلبها أو يستجديها أو يبتزها".

مفهوم الفساد الإداري وأهم أشكاله:

يعرف الفساد الإداري على أنه إساءة استعمال السلطة الحكومية للحصول على مكاسب أو منافع خاصة بالمخالفة لما تنص عليه القواعد أو القوانين أو التشريعات أو اللوائح الحاكمة

للعمل الحكومي (عبد العظيم، 2008)، كما يعرف بأنه الاتجار بالوظيفة العامة أو إساءة استعمالها والاعتداء على المال العام، أو الإهمال في حماية وصيانة المال العام ومصالح الدولة وحقوقها (يوسف، 2010).

كما يعرف بأنه سلوك غير سوي بظوري على قيام الشخص باستغلال مركزه وسلطانه في مخالفة القوانين واللوائح والتعليمات بهدف تحقيق منفعة لنفسه أو لذويه من الأقارب والأصدقاء والمعارف وذلك على حساب المصلحة العامة (بوادي، 2008).

أما فيما يتعلق بأهم أشكال الفساد الإداري فتتمثل بالمحسوبية والمحاباة والواسطة، واستغلال النفوذ الوظيفي، والتهاون في القيام بواجبات الوظيفة (أمان، 2017).

مفهوم الفساد المالي وأهم أشكاله:

يعبر الفساد المالي عن السلوك غير القانوني المتمثل في هدر المال العام، وأعمال السمسرة في المشاريع، أو الانحرافات المالية المبنية على مخالفة القوانين والقواعد، ومختلف الأحكام المعتمدة في أي مؤسسة أو تنظيم (باجي، 2015)؛ بمعنى الانحرافات المالية ومخالفة الضوابط والانظمة المالية، والتعليمات الخاصة بالرقابة، كالرشاوى والعمولات غير القانونية، والاختلاسات، كما يعبر عنه بأنه مخالفة القواعد والأحكام المالية النازمة لسير العمل المالي في المؤسسة، ومخالفة التعليمات التي تفرضها مؤسسة الرقابة، أما فيما يخص أهم أشكاله فتتمثل بالكسب غير المشروع، والرشوة، واختلاس وهدر المال العام، وغسل الأموال (أمان، 2017).

الدراسات السابقة

أجرى عساف (2018) دراسة هدفت التعرف إلى درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية لمدى تطبيق مبادئ الحوكمة فيها، وعلاقتها بدرجة تقديرهم لمسؤوليتها الاجتماعية في مكافحة الفساد، وذلك من خلال تطبيق استبانتين، شملت الأولى (43) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات هي: المساءلة والشفافية في أوجه المشاركة، والعدالة والمساواة من أجل التمكين، والكفاءة والفاعلية، أما الثانية فشملت (25) فقرة لوصف مسؤولية الجامعات الاجتماعية في مكافحة الفساد، وزعتا على عينة تكونت من (297) عضو هيئة تدريس. بينت نتائج الدراسة أن درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس لمدى تطبيق مبادئ الحوكمة كانت كبيرة، وكان مجال الكفاءة والفعالية في المرتبة الأولى، أما مجال المساءلة والشفافية فحصل على

يتضح من الجدول (5) عن وجود علاقة خطية سالبة بين كل بُعد من أبعاد قواعد الحوكمة، وكل من بعد الفساد الإداري والمالي، كذلك بين درجة تطبيق قواعد الحوكمة ككل، ودرجة انتشار الفساد ككل، وقد بلغت قيم الدلالة لجميع الأبعاد المذكورة (0.00) وهي أصغر من (0.05)، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية، ويتضح -أيضا- أن هذه العلاقة قوية وسالبة، لأن قيم معامل الارتباط تراوحت ما بين (-473- و -588-)، أي أنه كلما ارتفعت درجة تطبيق قواعد الحوكمة إنخفض انتشار الفساد بشقيه الإداري والمالي في مؤسسات القطاع العام في الضفة الغربية.

وقد يكون سبب ذلك متمثلا في أن أبعاد الحوكمة تضمن تطبيق وسيادة القانون من خلال الحرص على توفير إجراءات قانونية واضحة ومحددة، وتطبيق القانون على الجميع دون استثناء سواء كانوا موظفين أو مواطنين، وتنظيم الحياة الوظيفية على أسس سليمة، وإتاحة إمكانية التقدم بالشكاوى والنظلمات للجميع، مع توفر قوانين تحمي مكشفي حالات الفساد، كما تضمن الحوكمة توفر نظاما للرقابة والمساءلة في مختلف المستويات الإدارية، ومحاربة المحاباة واللجوء للهيمنة في الولاءات الاجتماعية، كما توفر أدلة توضح آليات الحصول على الخدمة، واعتماد سياسة الباب المفتوح والوضوح في التعامل مع الموظفين والمواطنين، كما تتيح الفرصة امام وسائل الاعلام لتغطية أنشطة المؤسسة او الوزارة، كما انها تدعم الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة التشاركية، وتعزيز تفويض الصلاحيات للموظفين، وتقديم خدمات بجودة عالية، بمعنى أن الحوكمة تؤسس لترسيخ القيم الإنسانية ومحاربة السلوكيات التي لا تتسجم مع القيم الإنسانية وقواعد السلوك الإنساني التي يعد خرقها تعبيراً عن المفهوم العام للفساد وذلك بحسب ما أفاد Ochulor (2011).

وتتفق هذه النتيجة ونتيجة دراسة عساف (2018) التي بينت عن وجود علاقة طردية قوية بين درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية لمدى تطبيق مبادئ الحوكمة فيها، وتقديرهم لمسؤوليتها الاجتماعية في مكافحة الفساد، ونتيجة دراسة العبادي وعبودي (2017) التي بينت عن وجود علاقة ارتباط عكسية دالة بين تطبيق الشفافية الاستراتيجية والفساد الإداري من وجهة نظر العاملين في محافظة كربلاء العراقية. كما تتفق في إطارها العام ونتيجة دراسة (Ali, 2017) التي بينت عن وجود علاقة موجبة بين تطبيق قواعد الحكم الرشيد، ونوعية وجودة الخدمات المقدمة في المؤسسات العامة في تنزانيا، وتتفق مع نتائج دراسة إبراهيم والمبيضين (2014) التي

الإفصاح والشفافية، المشاركة، الكفاءة والفعالية، التجارب والتوافق)، ودرجة انتشار الفساد (الإداري، المالي)."

لغرض هذه الفرضية تم التأكد عن وجود علاقة ارتباطية بين جميع المتغيرات المستقلة (قواعد الحوكمة بأبعادها)، وجميع المتغيرات التابعة (إنتشار الفساد ببعده) من خلال اختبار الارتباط بيرسون بطريقة ماتركس، وفيما يلي توضيح ذلك:

جدول (5): نتائج اختبار الارتباط بيرسون بين أبعاد قواعد الحوكمة وبعدي الفساد

الفساد المالي	الفساد الإداري	إنتشار الفساد ككل
-0.473-**	-0.507-**	سيادة القانون
0.000	0.000	معامل الارتباط
382	382	مستوى الدلالة
-0.574-**	-0.569-**	العدد
0.000	0.000	معامل الارتباط
382	382	مستوى الدلالة
-0.533-**	-0.538-**	العدد
0.000	0.000	معامل الارتباط
382	382	مستوى الدلالة
-0.576-**	-0.570-**	العدد
0.000	0.000	معامل الارتباط
382	382	مستوى الدلالة
-0.526-**	-0.538-**	العدد
0.000	0.000	معامل الارتباط
382	382	مستوى الدلالة
-0.554-**	-0.541-**	العدد
0.000	0.000	معامل الارتباط
382	382	مستوى الدلالة
-0.557-**	-0.578-**	العدد
0.000	0.000	معامل الارتباط
382	382	مستوى الدلالة
382	382	العدد

المرتبة الأخيرة، وتبين أن درجة المسؤولية المجتمعية للجامعة في مكافحة الفساد كانت كبيرة، كذلك تبين النتائج وجود علاقة طردية قوية بين درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس لمدى تطبيق مبادئ الحوكمة فيها، ودرجة تقديرهم لمسؤوليتها الاجتماعية في مكافحة الفساد.

في حين أجرى العبادي وعبودي (2017) دراسة هدفت التعرف إلى دور الشفافية الاستراتيجية في مكافحة الفساد الإداري لدى العاملين في محافظة كربلاء، من خلال توزيع استبانة على عينة بلغ حجمها (104) موظفاً. بينت نتائج الدراسة عن وجود علاقة ارتباط عكسية دالة بين الشفافية الإستراتيجية والفساد الإداري، كما تبين وجود أثر للشفافية الاستراتيجية في الفساد الإداري.

أما (Ali, 2017) فقد أجرت دراسة بهدف تقييم دور ممارسات الحكم الرشيد في تعزيز تقديم الخدمات في المؤسسات العامة في تنزانيا؛ دراسة حالة لشركة نانزانيا لتوريد الكهرباء، من خلال توزيع استبانة على عينة عشوائية تكونت من (75) موظفاً. بينت نتائج الدراسة بأن هناك التزام بمبادئ الحكم الرشيد بدرجة جيدة، كما تبين وجود علاقة موجبة بين تطبيق قواعد الحكم الرشيد ونوعية الخدمات المقدمة وجودتها، كما تبين وجود معوقات تحد من تطبيق قواعد الحوكمة مثل البيروقراطية والفساد والمماطلة.

كذلك أجرى الأقرع (2017) دراسة هدفت التعرف إلى أثر تطبيق معايير الحوكمة على تنمية الموارد البشرية في الهيئات المحلية الكبرى في محافظة قلقيلية من وجهة نظر الموظفين، من خلال توزيع استبانة وزعت على عينة بلغ حجمها (63) موظف. بينت نتائج الدراسة أن درجة تطبيق المعايير في الهيئات كانت مرتفعة، كما تبين وجود أثر إيجابي لتطبيق معايير الحوكمة على تنمية الموارد البشرية.

في حين أجرى (Tikue, 2016) دراسة هدفت التعرف إلى دور الحكم الرشيد في التنمية المحلية في ولاية تيغري الإقليمية في شمال إثيوبيا من حيث الشفافية والمساءلة والاستجابة، وذلك من خلال توزيع استبانة على (182) من أرباب أسر المجتمع المحلي، بينت الدراسة أن الحكومات المحلية التي تطبق الشفافية والمحاسبة والاستجابة تكون مؤهلة للتطور أكثر من غيرها، وأن مستوى تطبيق الحوكمة ما زال متدنياً بشكل عام مما يعيق تحقيق التنمية، وأن أهم هذه المعوقات تتمثل بالفساد، وضعف التعليم العام، وضعف نظام الرقابة.

كما قام إبراهيم والمبعضين (2014) بدراسة هدفت التعرف إلى أثر غياب تطبيق آليات الحوكمة المؤسسية على كفاءة التدقيق الداخلي للحد من الفساد المالي في الوزارات الأردنية، وذلك من

خلال توزيع استبانته على عينة تكونت من (300) موظفًا من ثلاث وزارات تم اختيارها بطريقة قصدية. بينت نتائج الدراسة وجود ارتباط موجب بين عدم وجود تفعيل للتدقيق الداخلي وتقشي الفساد المالي في الوزارات الأردنية، ووجود ارتباط موجب بين غياب تطبيق آليات الحاكمية المؤسسية في الوزارات الأردنية وتقشي مظاهر الفساد المالي.

في حين أجرى داياناندان (Dayanandan, 2013) دراسة هدفت الى تقييم ممارسة الحكم الرشيد وأثره في أداء منظمات المجتمع (التعاونيات) في إثيوبيا، من خلال توزيع استبانته على عينة عشوائية تكونت من (125) عضوًا من ثماني تعاونيات. بينت نتائج الدراسة أن أهم الأسباب التي تقف وراء سوء الأداء هي عدم كفاية المشاركة في الأعمال التجارية، وريادة الاستجابة، وانعدام الوعي بالإدارة، وغياب الديمقراطية، وانتشار الفساد، وسوء الإحساس بالملكية، والمسؤولية المزدوجة، وانعدام وعي الأعضاء، كما بينت النتائج وجود أربعة عوامل يمكنها التنبؤ بأداء التعاونيات وتحسين أدائها، وهي: المشاركة والمساءلة والشفافية وسيادة القانون. بينما أجرى مطير (2013) دراسة بهدف التعرف إلى مدى تطبيق الوزارات الفلسطينية في قطاع غزة لمعايير الحكم الرشيد داخل مؤسساتها، وأثر ذلك على الأداء الإداري فيها، من خلال توزيع استبانته على عينة بلغ حجمها (376) موظفًا من المستويات الإدارية العليا والوسطى والدنيا في هذه الوزارات. بينت نتائج الدراسة وجود تطبيق لمعايير الحكم الرشيد في الوزارات بدرجة متوسطة، ووجود علاقة ارتباطية موجبة بين تطبيق معايير الحكم الرشيد والأداء الإداري، كما بينت النتائج عدم وجود فروق في مدى تطبيق الحكم الرشيد بحسب متغير الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخدمة، في حين تبين وجود فروق بحسب المسمى الوظيفي. كذلك أجرى السبيعي (2013) دراسة هدفت التعرف الى دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال توزيع استبانته على عينة بلغ حجمها (355) موظفًا. بينت النتائج أن مستوى التزام القطاعات الحكومية بتطبيق الشفافية، ومستوى التزام الأجهزة الرقابية بمساءلة القطاعات الحكومية عن فسادها كان منخفضًا، كما تبين أن مستوى الفساد الإداري في القطاعات الحكومية في الرياض بوجه عام كان كبيرًا.

للإجابة عن هذا السؤال حسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل من بعدي الفساد، ولأبعاد مجتمعة (إنتشار الفساد بشكل عام)، والجدول الآتي يبين نتائج ذلك:

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة التقدير لكل من بعدي الفساد على حدة، ومتوسط الأبعاد مجتمعة جدول (4): (إنتشار الفساد بشكل عام)

الرقم	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
1.	الفساد الإداري			متوسطة
2.	الفساد المالي			متوسطة
	إنتشار الفساد ككل	2.82	0.923	متوسطة

يتضح من جدول (4) أن بُعد الفساد المالي، قد حصل على متوسط حسابي قدره (2.86)، في حين حصل بعد الفساد الإداري على متوسط حسابي بلغ (2.80)، أي بدرجة تقدير متوسطة لكل بعد من البعدين، وكان المتوسط العام لدرجة إنتشار الفساد ككل هو (2.82)، أي بدرجة تقدير متوسطة، بمعنى أن مؤسسات القطاع العام في الضفة الغربية لا تخلو من مظاهر الفساد المالي والإداري، رغم وجود مدونة فلسطينية صدرت منذ العام (2009) نصت على تطبيق قواعد الحوكمة ومحاكمة جميع أشكال الفساد، الأمر الذي يشير إلى أن جهود السلطة في هذا الاتجاه غير كافية، وتحتاج إلى متابعة أكبر. وتختلف هذه النتيجة ونتيجة دراسة السبيعي (2013) التي بينت أن مستوى الفساد الإداري في القطاعات الحكومية في الرياض في المملكة العربية السعودية بوجه عام كان كبيرًا، واختلفت كذلك مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة البنك الدولي (2004) التي بينت أن الفساد يعد مشكلة خطيرة تؤثر على القطاع العام في زامبيا مما يعيق عملية التنمية فيها، وانتشار عدة مظاهر للفساد مثل: تعيين الموظفين العموميين على أساس المحسوبية والواسطة لا على أساس الجودة والشفافية.

ثانياً) النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: "لا توجد علاقة عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \geq 0.05$) بين درجة تطبيق مؤسسات القطاع العام في الضفة الغربية لقواعد الحوكمة (سيادة القانون، المساءلة،

الرقم	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
3.	الإفصاح والشفافية	3.03	1.199	متوسطة
4.	المشاركة	3.32	1.053	متوسطة
5.	الكفاءة والفعالية	3.04	1.203	متوسطة
6.	الاستجابة والتوافق	3.07	1.192	متوسطة
	قواعد الحوكمة ككل	3.19	1.048	متوسطة

يتضح من خلال الجدول (3) أنَّ درجة تطبيق قواعد الحوكمة على كل بُعد من الحوكمة كانت بدرجة متوسطة، حيث حصل بعد سيادة القانون على أعلى المتوسطات الحسابية من وجهة نظر الموظفين، حيث حصل على متوسط حسابي قدره (3.40) وبدرجة تقدير متوسطة، في حين حيث حصل بعد المشاركة على متوسط حسابي بلغ (3.32)، ومن ثمَّ يُعدُّ المساءلة، بمتوسط حسابي قدره (3.29)، تلاه بعد الاستجابة والتوافق، بمتوسط حسابي بلغ (3.07)، ومن ثمَّ بعد الكفاءة والفعالية، بمتوسط حسابي قدره (3.04)، وأخيراً بعد الإفصاح والشفافية، بمتوسط حسابي قدره (3.03)، وبوجه عام فقد تراوحت المتوسطات الحسابية للأبعاد بين (3.03 - 3.40)، وكان المتوسط العام لدرجة تطبيق قواعد الحوكمة ككل هو (3.19)، أي بدرجة تقدير متوسطة.

بمعنى أن تطبيق قواعد الحوكمة في القطاع العام في الضفة الغربية كان في الحدود الطبيعية، ويتناسب والتوجهات الديمقراطية حديثة العهد، ويمكن أن يفسر حصول بعد سيادة القانون على أعلى التقديرات من حرص السلطة الوطنية الفلسطينية على مأسسة مؤسسات القطاع العام، ووضوح الإجراءات القانونية فيها، وتتفق هذه النتيجة ونتائج دراسة (Ali, 2017) التي بينت أن الالتزام بمبادئ الحكم الرشيد في المؤسسات العامة في ترازيا كانت بدرجة جيدة. في حين أنها اختلفت مع نتيجة دراسة الأقرع (2017) التي بينت أن درجة تطبيق الحوكمة في الهيئات المحلية الكبرى في محافظة قلقيلية كانت مرتفعة، ودراسة عساف (2018) التي بينت أن درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية لمدى تطبيق مبادئ الحوكمة فيها كانت كبيرة.

2. النتائج المتعلقة بإجابة السؤال الثاني وهو: "ما درجة انتشار الفساد (الإداري، المالي) في مؤسسات القطاع العام في الضفة الغربية؟"

كما أجرى الزبيدي (2013) دراسة هدفت التعرف الى دور تطبيق قواعد الحوكمة في الحد من الفساد في شركات الاتصالات بالمملكة العربية السعودية، حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع من العاملين في أكبر شركات الاتصالات السعودية المسجلة في السوق المالية السعودية. توصلت الدراسة الى أن درجة تطبيق شركات الاتصالات لقواعد الحوكمة كانت مرتفعة، وأن درجة ممارسات الفساد كانت متوسطة، كذلك كان مستوى موافقة افراد العينة على دور تطبيق قواعد الحوكمة على الحد من الفساد بدرجة متوسطة، وتبين عن وجود فروق في آراء المبحوثين نحو أساليب وممارسات الفساد الملحوظة بين فئات متغير سنوات الخبرة، ووجود فروق نحو دور تطبيق قواعد الحوكمة على الحد من الفساد بين فئات متغير المستوى الوظيفي، ووجود فروق نحو مدى تطبيق شركات الاتصالات لقواعد الحوكمة بين فئات متغير الراتب الشهري، ووجود فروق في آراء المبحوثين نحو مدى تطبيق شركات الاتصالات لقواعد الحوكمة بين فئات موقع العمل الوظيفي.

في حين اتجهت كل من جواد ومحمد وخالد (2011) لدراسة أسباب الفساد المالي والإداري ومعرفة سبل مكافحته في العراق من وجهة نظر موظفي وزارة الصناعة والمعادن/المعهد المتخصص للصناعات الهندسية، وذلك من خلال توزيع استبانة على عينة بلغ حجمها (50) موظفاً. بينت نتائج الدراسة أن أهم سبل مكافحة الفساد من وجهة نظر الموظفين تتمثل في: محور التعبئة، ثم محور التعديلات، ومحور الرقابة، فالمحور الإعلامي والثقافي، وأخيراً محور الكفاءة.

بينما أجرى الطراونة والعضايلة (2010) دراسة هدفت التعرف إلى أثر تطبيق الشفافية على مستوى المساءلة الإدارية في الوزارات الأردنية، وذلك من خلال توزيع استبانة على عينة تكونت من (661) موظفاً. بينت نتائج الدراسة أن تصورات الموظفين لكل من درجة تطبيق الشفافية ومستوى المساءلة الإدارية في الوزارات كانت متوسطة، وتبين وجود أثر لدرجة تطبيق الشفافية بمجالاتها المختلفة في مستوى المساءلة الإدارية في الوزارات، وتبين أن شفافية القرارات هي أكثر مجالات الشفافية تأثيراً في مستوى المساءلة الإدارية، في حين أن شفافية التشريعات كانت أقل تلك المجالات تأثيراً.

كما أجرى سيسوانا (2007) (Siswana, 2007) دراسة هدفت الكشف عن درجة وكفاءة ممارسات الحوكمة في تحسين أنظمة إدارة المالية العامة في افريقيا الجنوبية، وذلك من خلال اجراء مجموعة من المقابلات مع مسؤولي الدوائر المالية في افريقيا الجنوبية. بينت نتائج الدراسة أن

للحكم الرشيد دورًا حاسمًا في تحسين نظم الإدارة المالية العامة من خلال ترسيخ مبادئ المساءلة والشفافية

في حين أجرى (Mirugi-Mukundi, 2006) دراسة هدفت التعرف الى أثر الفساد على الحوكمة الرشيدة وأهم التحديات التي تواجه تطبيقها في كينيا، وذلك بانواع المنهج النوعي من خلال تحليل مضامين الاطار النظري وعدة تقارير ذات الصلة، بيت النتائج أن للفساد دور سلبي في الحكم الرشيد، وأن سيادة القانون والإصلاح القضائي يعدان أساسًا محوريًا لمحاربة الفساد، ويدفعان باتجاه تطبيق الحوكمة على أرض الواقع في كينيا.

كما أجرى البنك الدولي (World Bank, 2003) دراسة لاستقصاء التحديات التي تواجه الحكومة الوطنية الزامبية في تطبيق الحوكمة، وذلك من خلال اعتماد المقابلة كأداة لجمع البيانات. بينت النتائج أن المؤسسات الحكومية في زامبيا تواجه عددًا من التحديات لا يمكن معالجتها إلا من خلال تطبيق سلسلة من الإصلاحات المؤسسية في المجالات الرئيسية لتحسين الشفافية والمساءلة، وتبين أن الفساد يعد مشكلة خطيرة تؤثر على القطاع العام، مما يعيق عملية التنمية. حيث كان مستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطنين ضعيفًا، مع انتشار مظاهر الفساد كتعيين الموظفين العموميين على أساس المحسوبية والواسطة لا على أساس الجودة والشفافية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

يوضح من عرض الدراسات السابقة التي تم حصرها في غالبيتها قد أجريت في الدول النامية بشكل عام؛ بمعنى أن موضوع الحوكمة وتطبيق أبعادها على أرض الواقع قد بات من المسلمات في الدول المتقدمة، الأمر الذي أدى الى شح الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع فيها، ولعل جولة في الدراسات السابقة التي تم عرضها تبين أنها قد تناولت الحوكمة وتطبيق معاييرها وفوائدها بشكل عام، أو أثر الحوكمة في محاربة الفساد الإداري والمالي على وجه الخصوص؛ ومن الدراسات التي تناولت درجة تطبيق الحوكمة ومعاييرها، وفوائدها بشكل عام: دراسة (Ali, 2017)، ودراسة الأقرع (2017)، ودراسة (Tikue, 2016)، ودراسة دايناندان (Dayanandan, 2013)، ودراسة مطير (2013)، ودراسة الطراونة والعضايلة (2010)، ودراسة البنك الدولي (2004).

(Pearson Correlation)، كما وأجري اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression Analysis)، من أجل فحص فرضيات الدراسة، في حين حُسب معامل ثبات أداة الدراسة بواسطة معادلة الثبات سبيرمان براون.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

أولاً) النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:

هدفت التعرف الى درجة توظيف مؤسسات القطاع العام في الضفة الغربية لقواعد الحوكمة بأبعادها، ودرجة انتشار الفساد (الإداري، المالي) في مؤسسات القطاع العام في الضفة الغربية، فقد تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل بعد من أبعاد مقاييس الدراسة، ولأبعاد مجتمعة (قواعد الحوكمة ككل، والفساد ككل)، ولتسهيل عرض النتائج اعتمد التوزيع الآتي:

جدول (2): توزيع ليكرت الخماسي

الاستجابة	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
الدرجة	5	4	3	2	1
المتوسط	4.21-5.0	3.41-4.20	2.61-3.40	1.81-2.60	1-1.80

1. النتائج المتعلقة بإجابة السؤال الأول وهو: "ما درجة توظيف مؤسسات القطاع العام في الضفة الغربية لقواعد الحوكمة (سيادة القانون، المساءلة، الإفصاح والشفافية، المشاركة، الكفاءة والفعالية، التجاوب والتوافق) في أعمالها وأنشطتها المختلفة؟" للإجابة عن هذا السؤال تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل بعد من أبعاد مقياس قواعد الحوكمة، ولأبعاد مجتمعة (قواعد الحوكمة بشكل عام)، والجدول الآتي يبين نتائج ذلك:

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة التقدير لكل بعد من أبعاد قواعد الحوكمة على حدة، ومتوسط جدول (3) الأبعاد مجتمعة (قواعد الحوكمة بشكل عام)

الرقم	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
1.	سيادة القانون	3.40	.979	متوسطة
2.	المساءلة	3.29	1.064	متوسطة

تعديل صياغة بعضها، ليستقر مقياس الفساد المالي والإداري بعد الأخذ بآراء لجنة التحكيم على (31)، وتمّ حساب معامل الارتباط بين متوسط كل فقرة من فقرات المقياس مع المتوسط الكلي له، وفحص مستوى دلالتها، عند مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha \geq 0.05$)، وذلك على أفراد عينة الدراسة الفعلي، حيث تبين أن معاملات الارتباط لجميع فقرات المقياس مع الدرجة الكلية له دالة إحصائياً عند ($\alpha \geq 0.05$)، وتراوح ما بين (0.149 - 0.715).

ثبات الأداة:

اختبر الثبات لمقياس الفساد الإداري والمالي باستخدام طريقة التجربة النصفية لفقرات الاختبار، إذ استخدم معامل كرونباخ ألفا لحساب معامل الثبات لفقرات الفردية، فكان يساوي (0.77) ثم كان معامل كرونباخ ألفا لفقرات الزوجية (0.78)، وبعد ذلك حسب معامل الارتباط بينهما فكان يساوي ($r=0.842$)، ثم تمّ بعد ذلك استخدام معادلة سبيرمان براون:

$$r_{\text{Reliability Coefficient}} = \frac{2r}{1+r}$$

حيث r هو معامل الارتباط بين الفقرات الفردية والزوجية. وقد بلغ معامل الثبات الكلي (91.4%)، وهي قيمة مقبولة لأغراض الدراسة، وتعطي دلالة على أن المقياس يتمتع بدرجة مرتفعة من الثبات.

متغيرات الدراسة:

1. المتغيرات المستقلة: وتمثلت بدرجة تطبيق قواعد الحوكمة (سيادة القانون، المساواة، الإفصاح والشفافية، المشاركة، الكفاءة والفعالية، التجاوب والتوافق)، في مؤسسات القطاع العام في الضفة الغربية.
2. المتغيرات التابعة: وتمثلت بدرجة إنتشار الفساد بشقيه الإداري والمالي في مؤسسات القطاع العام في الضفة الغربية.

المعالجات الإحصائية للبيانات:

بعد جمع الاستبيانات من عينة الدراسة، قام الباحثون بتفريغ إجابات أفراد العينة، وإدخالها إلى الحاسب الآلي، ومعالجتها باستعمال برمجية ألب (spss)، فحُصبت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية؛ من أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة، وأجري اختبار العلاقة بيرسون

أما الدراسات التي تناولت دور الحوكمة وقواعدها في محاربة الفساد الإداري والمالي فهي: دراسة عساف (2018)، ودراسة العبادي وعبودي (2017)، ودراسة ابراهيم والمبيضين (2014)، ودراسة السبيعي (2013)، ودراسة الزبيدي (2013)، ودراسة سيسوانا (Siswana, 2007)، ودراسة (Mirugi-Mukundi, 2006).

وتلقت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في منهجها، كما استفاد الباحثون منها في إعداد الأداة (الاستبانة)، وبعض المتغيرات التي تناولتها، إلا أنها تنفرد عنها بأنها تناولت قواعد الحوكمة وأثرها في محاربة الفساد الإداري والمالي في قطاع عريض ولتمتثل بمؤسسات القطاع العام في الضفة الغربية، حيث أن ضمان تطبيق قواعد الحوكمة، والسعي باتجاه محاربة الفساد بكل أشكاله سيما الإداري والمالي؛ يدفع باتجاه تحقيق جودة الخدمات المقدمة، الأمر الذي يرفع من مستوى قبول السلطة الوطنية الفلسطينية لدى الجمهور المجتمع المحلي الفلسطيني من جهة، والمجتمع الدولي من جهة أخرى.

إجراءات تنفيذ الدراسة :

منهج الدراسة

استخدم الباحثون المنهج الوصفي الإرتباطي، لأنه المنهج المناسب في مثل هذه الدراسات، حيث أنه يتناول دراسة أحداث وظواهر وممارسات قائمة وموجودة متاحة للدراسة وقياسها كما هي دون تدخل الباحث في مجرياتها، حيث أن المنهج الإرتباطي يسعى إلى المقارنة بين مجموعتين منفصلتين أو أكثر من العوامل وذلك باستخدام مقياس كمية، وأيضاً فان إيجاد العلاقات سمة أساسية فيه.

مجتمع الدراسة

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع موظفي مؤسسات القطاع العام في المحافظات الفلسطينية الشمالية والوسطى (الضفة الغربية)، خلال العام (2019/2020)، والبالغ عددهم (60430) موظف وموظفة، موزعين على (18) وزارة.

عينة الدراسة

لجمع البيانات تم اختيار عينة من الموظفين في مؤسسات القطاع العام في المحافظات الفلسطينية الشمالية والوسطى (الضفة الغربية) بلغ حجمها (382) موظفاً وموظفة من موظفي مؤسسات القطاع العام في فلسطين، حيث حسبت العينة بمعادلة

